

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

المدرّس الدكتور

أحمد حسن حطّاب

قسم علوم القرآن، كلية التربية، جامعة الكوفة، محافظة النجف الاشرف، جمهورية العراق

ahmedh.almutairi@uokufa.edu.iq

المقدمة

الحمد لله الذي عجزت العقول عن ادراك كنهه، فدلّ اختلاف آياته على قدرته، وبيان حكمته. فله الحمد رب العالمين، والصلاة والسلام على من اصطفاه لهداية الخلق أجمعين محمد، وآله المنتجبين لإتّمام مسيرته إلى يوم الدين .

وبعد...

يعد الإعراب دالة المعاني في النص أو الخطاب، وجملة كبيرة من العلماء يرون أنّ الإعراب مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعنى، غير أن اختلافهم وتعدد المدارس النحوية أدّى إلى تعدد الأوجه الإعرابية للمسألة الواحدة، أو التركيب الواحد، وهذا انعكس بدوره على تعدد أوجه التفسير للنص القرآني، ومن ثمّ تعدد معانيه بناء على تعدد أوجه الإعرابية؛ لذا ارتبط الإعراب بالقرآن الكريم ارتباطاً أسفر عن تأليف كتب مستقلة، ومتخصصة لإعراب القرآن الكريم. وبعد امعان النظر في نصوص القرآن المباركة، وكتب تفسيره، جاء موضوع البحث بعنوان ((الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري)). وقد اقتضت طبيعة البحث أن تتألف خطته من أربعة مطالب، تفقوهم خاتمة، تتضمن أهم النتائج التي توصلت إليها، مذيّلة بقائمة المصادر والمراجع المعتمدة في البحث. فكان **المطلب الأول** موسم ب (**مهاد نظري**) بيّنا فيه أهمية الإعراب، وعلاقته بالمعنى، وأثره في تعدد آراء المفسرين. أما **المطلب الثاني** فكان بعنوان ((**الأوجه الإعرابية في توجيه المعنى وأثرها في تعدد آراء المفسرين**)). أسفر هذا المطلب عن سبب تعدد تفسير النص المبارك، واختيار معنى من دون معنى آخر، بناء على تعدد أوجه الإعراب له. وجاء **المطلب الثالث** بعنوان ((**الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية وأثرها في تعدد آراء المفسرين**)) مفصلاً عن علاقة الأعراب وأثره في تعدد القراءات القرآنية، مما يؤدي إلى تعدد آراء الأحكام التفسيرية للمفسرين. ثم جاء **المطلب الرابع** بعنوان ((**الأوجه الإعرابية في الوقف والابتداء وأثرها في تعدد آراء المفسرين**)) بيّنا فيه أن الإعراب قد طال الوقف والابتداء وأثر فيه، مما أدّى إلى تعدد توجيه المفسرين للمعنى للآيات القرآنية المباركة. وأسفرت هذه المطالب عن نتائج ختمنا فيها أهم ما توصل إليه هذا البحث، تتبعها قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في بحثنا.

الكلمات المفتاحية: الإعراب، التفسير، المعنى، تحليل النص، الدلالة

{وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ} {هود من الآية (88)}

العنوان / الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

المطلب الأول/ مهاد نظري

لم يكن الدرس النحوي بمعزل عن العلوم الأخر كالفقه والتفسير والأصول وغيرها من العلوم، إذ لا يمكن الاستغناء عنه، فهو في تواشج معها؛ كون هذه العلوم تتعاقد فيما بينهما لتصل للمعنى المراد في آيات الذكر الحكيم. والإعراب أحد الوسائل التي وظفها النحاة للوصول إلى المعاني المبتغاة والدلالة المتوخاة من النص المراد فهمه. ونلمس مصداق ذلك في قول ابن جني عن تعريف الإعراب بأنه ((الإبانة عن المعاني بالألفاظ))⁽¹⁾؛ لذا يعد أداة من أدوات المفسر، بل هو أصل كل الأدوات لصلته الوثيقة بعلم التفسير وفي تقرير مسائله المختلف فيها. فإن اختلف المفسرون في تفسير آية يلجؤون في بادئ الأمر إلى الإعراب، إذ يجعلونه الفيصل فيما بينهم؛ لكونه يبين المعنى، ويميزه، ويقف على أغراض المتكلمين.⁽²⁾ وهذا يفصح عن العلاقة الوثيقة بين الإعراب والمعنى، لكننا نجد في مواطن أخر أن الإعراب والمعنى يتقاطعان في الشيء الواحد، وهذا ما ذهب إليه السيوطي (ت: 911هـ) في قوله: ((قد يتجاذب المعنى والإعراب الشيء الواحد بأن يوجد في الكلام أن المعنى يدعو إلى أمر والإعراب يمنع منه والمتمسك به صحة المعنى ويؤول لصحة المعنى الإعراب وذلك كقوله تعالى: { إِنَّهُ عَلَى رَجْعِهِ لَقَادِرٌ ۖ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَابُ ۗ } [الطارق: 8-9] فالظرف الذي هو (يوم) يقتضي المعنى أنه يتعلق بالمصدر وهو (رجع) أي أنه على رجعه في ذلك اليوم لقادرٌ لكن الإعراب يمنع منه؛ لعدم جواز الفصل بين المصدر ومعموله، فيجعل العامل فيه فعلاً مقدرًا دلّ عليه المصدر))⁽³⁾.

غير أن اللافت للنظر أننا نجد أن الإعراب نفسه اختلف فيه النحاة لأسباب متعددة، فانقسموا إلى مدارس ومذاهب، بل وصل الأمر أن الاختلاف يحدث بين العلماء في المدرسة الواحدة نفسها في المسألة النحوية الواحدة. مما جعل الأمر ينعكس على تفسير القرآن وبيان معانيه، لأن المباحث الأساسية في القرآن هو اعرابه وتفسيره للكشف عن معانيه. لذا نلاحظ أن الإعراب وتعدد الآراء فيه قد بلغ أثره على القرآن الكريم في تفسيره، وتعدد قراءاته، وفي الوقف والابتداء وغيرها من الأمور المتعلقة بالنص القرآني، وبما أن التفسير ((يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية

(1) الخصائص: 36 / 1.

(2) الصحاحي في فقه اللغة : 47.

(3) الاتقان في علوم القرآن : 319 / 2.

ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمت ذلك))⁽⁴⁾ فالترسيير ضروري لفهم مراد الله تعالى في آياته، ومن ثمّ فهم معانيه، وهذا عينه غاية الإعراب فهو لا يقل ضرورة عن التفسير، كونه ليس علامة لفظية فحسب، بل هو مناط إيضاح المعنى وإظهاره⁽⁵⁾. ويميز بين معنى وآخر ويقف على أغراض المتكلمين، فإن قائلًا لو قال: ما أحسن زيد غير معرب، أو ضرب عمر زيد، غير معرب، لم يقف أحد على مراد المتكلم. غير أنه لو قال: ما أحسن زيداً، أو ما أحسنُ زيد، أو ما أحسنَ زيداً، فبذلك يكون أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده⁽⁶⁾. ((لذا كان الإعراب أهم السبل الموصلة إلى فهم القرآن الكريم، ومعرفة معانيه وكشف أسرار إعجازه فاستقطبت دراسة الإعراب والبناء اهتمام النحاة والمفسرين والأصوليين))⁽⁷⁾؛ فتعدد الأوجه الإعرابية للآية الواحدة، مرده إلى الاختلاف في فهم التراكيب، وأيضا الاختلاف في تطبيق قواعد النحو بحسب مقتضيات كل مذهب⁽⁸⁾.

وبعد انعام النظر وجدنا أن التفسير لا ينفصل عن الاعراب كما لا ينفصل عن القراءات القرآنية، أو الوقف والابتداء، الذي لا ينفصل عن الاعراب وكأن هناك علاقة ترابطية بينهم للوصول إلى المعاني المرادة في تحليل النص القرآني. إذ يقول الزجاجي (337هـ): ((أن جميع ما ذكرناه من العلل فهو اجتهاد واستنباط لا يقطع فيه إلا بقرائن ودلائل، وربما احتمل التركيب أكثر من وجه، فيجتهد النحوي في الترجيح بما عنده من أصول العربية))⁽⁹⁾

مما يجعل المفسر يلجأ إلى أدوات أخر يعتمد عليها في بيان المعنى، تعاضد الإعراب، كالقراءات القرآنية والوقف والابتداء، وما سواها، وسنبين في البحث الترابط بينها وأثرها على تعدد آراء المفسرين عن الجانب التطبيقي.

(4) البحر المحيط، ابو حيان الأندلسي: 1 / 121.

(5) ينظر: اختلاف الإعراب وأثره في تعدد معاني التفسير، سعاد الشارف: 246 بحث منشور

(6) ينظر الصاحبى في فقه اللغة، ابن فارس: 47.

(7) نظرية المعنى في الدراسات النحوية: 166.

(8) ينظر: الفريد في إعراب القرآن، للهمداني: 1 / 8.

(9) الايضاح في علل النحو

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

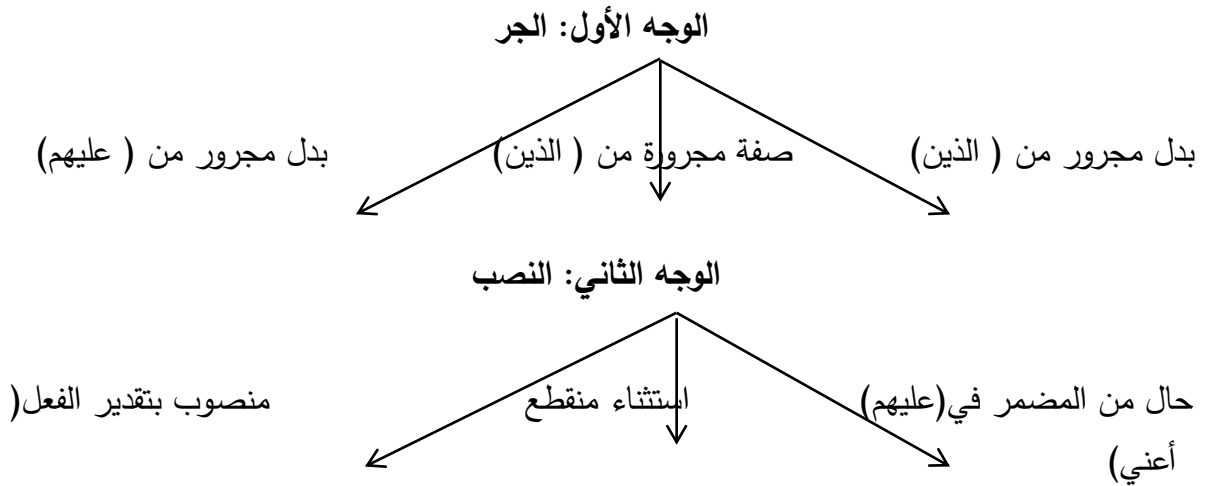
م.د. أحمد حسن خطاب

المطلب الثاني : الأوجه الإعرابية في توجيه المعنى وأثرها في تعدد آراء المفسرين

سنلاحظ في هذا المطلب تعدد الأوجه الإعرابية للمسألة الواحدة في النص القرآني، وكيف يرحح المفسر دلالة معينة أو معنى معين دون غيره، بناء على الوجه الإعرابي الذي اختاره. ومن مصاديق ذلك على سبيل المثال لا الحصر ما يأتي:

أولاً: قال تعالى: { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ }
(الفاحة: 7)

تعددت الأوجه الإعرابية لكلمة (غير)، فجاءت على وجهين: الأول: مجرورة، الوجه الثاني: منصوبة، كما في المخطط الآتي:



وأثر هذا التعدد الإعرابي تعدد المعنى للآية القرآنية مما أسفر عنه تعدد آراء المفسرين في اختيار أحد هذه الوجوه، بناء على المعنى الذي يروونه مناسباً للنص، فذهب الزمخشري (538هـ) إلى اختيار وجه الجر سواء على البدلية أم الصفة من الذين فقال: ((غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ بَدَلِ مِنَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ، عَلَى مَعْنَى أَنَّ الْمَنْعَمَ عَلَيْهِمْ: هُمُ الَّذِينَ سَلِمُوا مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَالضَّلَالِ، أَوْ صِفَةً عَلَى مَعْنَى أَنَّهُمْ جَمَعُوا بَيْنَ النِّعْمَةِ الْمَطْلُوقَةِ وَهِيَ نِعْمَةُ الْإِيمَانِ، وَبَيْنَ السَّلَامَةِ مِنْ غَضَبِ اللَّهِ وَالضَّلَالِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ أَنْ يَقَعَ (غَيْرِ) صِفَةً لِلْمَعْرِفَةِ وَهُوَ لَا يَتَعَرَّفُ وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى الْمَعَارِفِ؟ قُلْتَ: الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ لَا تَوْقِيتَ فِيهِ كَقَوْلِهِ: وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يُسَبِّئُنِي «2» وَلَأَنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ وَالضَّالِّينَ خِلَافَ الْمَنْعَمِ عَلَيْهِمْ، فَلَيْسَ فِي - غير - إِذَا الْإِبْهَامِ الَّذِي يَأْبَى عَلَيْهِ أَنْ يَتَعَرَّفَ))⁽¹⁰⁾. ويلحظ أن الزمخشري قدم

(10) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: 1/ 16 - 17.

وجه الجر بالبدل على الصفة في بيان رأيه، وقد علل ابن عاشور هذا التقديم؛ بأن الزمخشري قدّم بيان وجه البدلية لإختصار الكلام، وليُضَيَّحَ إلى الكلام عن الوصفية، فيوردُ عليها كيفية صِحَّةِ توصيف المعرفة بكلمة (غير) التي لا تُتعرَّفُ... ولا أظنُّه أرادَ تأويلَ غير بل أرادَ بيانَ المعنى⁽¹¹⁾. وأما الطبري (310هـ) فذكر أن (غير) مجرورة على وجهين: أحدهما: أن تكون "غير" صفة لـ "الذين" ونعتاً له فتخفّضها. إذا كانت (غير) معرفة غير مؤقتة، مثل كلمة (الذين) فهي معرفة غير مؤقتة، وعليه جاز أن يكون "غير المغضوب عليهم" نعتاً لـ "الذين أنعمت عليهم" أما الوجه الآخر من وجهي الخفض فيها: فإن يكون "الذين" بمعنى المعرفة المؤقتة، فتكون "غير" مخفوضاً بنية تكرير "الصرط" الذي خُفض "الذين" عليها، فكأنك قلت: صراط الذين أنعمت عليهم، صراط غير المغضوب عليهم⁽¹²⁾.

ثم ينهي كلامه بالتصريح برأيه في هذه الأوجه الإعرابية بقوله: ((وهذان التأويلان في "غير المغضوب عليهم"، وإن اختلفا باختلاف مُعريَّهما، فإنهما يتقارب معناهما. من أجل أن من أنعم الله عليه فهدها لدينه الحق، فقد سلم من غضب ربه ونجا من الضلال في دينه))⁽¹³⁾.

أما البقاعي (885هـ) فذهب إلى أن (غير) صفة مجرورة (للذين)، معللاً سبب تعريف (كلمة غير بأنها إنما ((تعرفت «غير» لتكون صفة للذين بإضافتها إلى الضد فكان مثل: الحركة غير السكون، ولما كان المقصود من «غير» النفي لأن السياق له وإنما عبر بها دون أداة استثناء على بناء الكلام بادئ بدء على إخراج المتلبس بالصفة وصوناً للكلام عن إفهام أن ما يعد أقل ودون لا))⁽¹⁴⁾. وتبعه في هذا الرأي ابن عاشور (1393هـ) فيرى جعل (غير المغضوب) صفة (للذين) هو الوجه المختار، وقد بين في تفسيره سبب اختياره هذا الوجه الإعرابي، بقوله: ((إنَّما صحَّ وقوعُ (غير) صفةً للمعرفة مع قولهم إنَّ غيرَ لتوَعُّلها في الإبهام لا تُفيدُها الإضافةً تعريفاً أي فلا يكونُ في الوصفِ بها فائدةً التَّمييزِ فلا تُوصَفُ بها المعرفةُ لأنَّ الصِّفةَ يلزمُ أن تكونَ أشهرَ من الموصوفِ، فغير وإن كانت مضافةً للمعرفة إلا أنَّها لما تضمَّنته معناها من الإبهام انعدمت معها فائدةُ التعريفِ، إذ كلُّ شيءٍ سوى المضافِ إليه هو غيرٌ، فماداً يُستفادُ من الوصفِ في قولك مررتُ بزَيْدٍ غيرِ عمرو، فالتوصيفُ هنا إما باعتبارِ كَوْنِ الذين أنعمت عليهم ليس مراداً به فريقٌ مُعيَّنٌ فكانَ وزانُ تعريفِهِ بالصِّلةِ وزانُ المُعرِّفِ بِأَلِ الجِنسيَّةِ المُسمَّاةِ عندَ علماءِ المعاني بلامِ العهدِ الذَّهنيِّ، فكانَ في المعنى كالنكرةِ وإن كان لفظُهُ لفظَ المعرفةِ فلذلك عُرِفَ بِمِثْلِهِ لفظاً ومعنى، وهو غيرُ المغضوبِ الذي هو في صورةِ المعرفةِ لإضافتهِ لمعرفةٍ وهو في المعنى كالنكرةِ لعدمِ إرادةِ شيءٍ مُعيَّنٍ، وإما باعتبارِ تعريفِ غيرٍ في مثلِ هذا لأنَّ غيرَ إذا أُريدَ بها

(11) ينظر: التحرير والتنوير: 1/ 195.

(12) ينظر: جامع البيان في تأوي القرآن، للطبري: 1/ 180-181

(13) المصدر نفسه: 1/ 181.

(14) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: 1/ 40-41.

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

م.د. أحمد حسن حطاب

نَفِي ضِدِّ الْمُؤْصُوفِ أَيْ مُسَاوِي نَقِيضِهِ صَارَتْ مُعْرَفَةً، لِأَنَّ الشَّيْءَ يَتَعَرَّفُ بِنَفْيِ ضِدِّهِ نَحْوُ عَلَيَّكَ بِالْحَرَكَةِ غَيْرِ السُّكُونِ، فَلَمَّا كَانَ مَنْ أُنْعِمَ عَلَيْهِ لَا يُعَاقَبُ كَانَ الْمُعَاقَبُ هُوَ الْمُغْضُوبُ عَلَيْهِ، هَكَذَا نَقَلَ ابْنُ هِشَامٍ عَنِ ابْنِ السَّرَّاجِ وَالسِّيَرَاغِيِّ⁽¹⁵⁾

وقد أورد الطوسي (460هـ) في تفسيره وجه النصب على الحال أو على الاستثناء فقال: ((يجوز ان يكون نصبا على الحال وقال الاخفش والزجاج: انها نصب على وجه الاستثناء من معاني صفة الذين أنعمت عليهم وتقديره: إهدنا الصراط المستقيم صراط الذين انعمت عليهم إلا المغضوب عليهم الذين لم تتعم عليهم في اديانهم فلا تجعلنا منهم ويكون استثناء من غير جنس))⁽¹⁶⁾ أما الطبرسي (548هـ) فقد ذكر الأوجه الإعرابية جميعها التي أوردناها في المخططين أعلاه، ولم يورد رأيه صراحة إلا إنه عندما ذكر الرأي الذي يرى أن غير صفة أو بدل من (الذين) شرع ببيان أسباب اختيار ذلك من خلال ذكر آراء العلماء كالزجاج والرماني وابن السراج الذين ذهبوا إلى أن غير المغضوب هم الذين أنعم الله عليهم فمتى كانت (غير) بهذه الصفة فهي معرفة، و كذلك إذا عرف إنسان بأنه مثلك في ضرب من الضروب، فقليل فيه: قد جاء مثلك، كان معرفة إذا أردت المعروف بشبهك، أما من جعل غير بدلا استغنى عن هذا الاحتجاج لأن النكرة قد تبدل من المعرفة⁽¹⁷⁾. ولم يكتف الطبرسي (548هـ) بذكر وجه الجر إنما أورد الأوجه الثلاثة في مجيء غير منصوبة فقال: ((و في نصب غير ثلاثة أوجه أيضا (أحدها) أن يكون نصبا على الحال من المضمرة في عليهم و العامل في الحال أنعمت فكأنه قال صراط الذين أنعمت عليهم لا مغضوبا عليهم (و ثانيها) أن يكون نصبا على الاستثناء المنقطع لأن المغضوب عليهم من غير جنس المنعم عليهم (و ثالثها) أن يكون نصبا على أعني كأنه قال أعني غير المغضوب عليهم))⁽¹⁸⁾

وفي ضوء ما تقدم يلحظ أن المفسرين يعتمدون على الإعراب لبيان المعنى المراد فيختارون أنسبها، كل بحسب وجهة نظره، ومن خلال هذه الآراء الواردة في أعلاه يكون الجر على أنه صفة للذين هو المختار، وهو أقوى الأوجه الإعرابية؛ كون الصراط الذي يدعو العبد المؤمن أن يناله بهداية الله له بالمبالغة، هو عينه الصراط الذي أنعم الله على من الأنبياء، والشهداء، والصالحين.

(15) التحرير والتتوير : 1/ 195 - 196.

(16) التبيان في تفسير القرآن: 1/ 43.

(17) ينظر: مجمع البيان، الطبرسي: 1/ 69 - 70.

(18) المصدر نفسه: 1/ 70.

ثانيا/ قال تعالى : { اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ۗ } (الأنعام: 124).

تعدد القول بإعراب (حيث) فذهب العلماء إلى مذهبين: الأول في محل نصب على الظرفية، أما الآخر فهي في محل نصب على المفعولية. وقبل أن نورد ما ذهب إليه المفسرون، نتطرق إلى بعض آراء النحاة في (حيث)، كيف تعرب إذا جاء قبلها أفعال التفضيل. فنرى سيويوه (180هـ) في أثناء كلامه عن إعراب الكلمة الواقعة بعد أفعال التفضيل، يفصح عن إعراب (حيث) في الآية المباركة، إذ يقول: ((أن بعض العرب: يقول: (مررت برجل أكرم منه أبوه) فيرفع بأفعال التفضيل الظاهر مطلقا وأجمعوا على أنه لا ينصب المفعول به، فإن ورد ما يوهم جواز ذلك جعل نصبه بفعل مقدر يفسره (أفعال) كقوله تعالى: { الله أعلم حيث يجعل رسالته }}⁽¹⁹⁾ فيسفر كلام سيويوه بأن الاسم المنصوب بعد أفعال التفضيل مفعول به منصوب بفعل مضمر، وهذا ما ذهب إليه أغلب النحاة⁽²⁰⁾. وقد ذهب فريق آخر إلى أن (حيث) في الآية المباركة في محل نصب على الظرفية⁽²¹⁾ وهذا عينه ما ذهب إليه الزمخشري (538هـ) إذ يقول: ((الله أعلمُ كلام مستأنف للإنكار عليهم، وأن لا يصطفى للنبوّة إلا من علم أنه يصلح لها وهو أعلم بالمكان الذي يضعها فيه منهم))⁽²²⁾

أما أبو حيان الأندلسي (745هـ) فأورد آراء العلماء وعلق عليها، إذ يقول: ((قيل في موضع جرّ على إسقاطِ حَرْفِ الجَرِّ وإبقاءِ عَمَلِهِ، وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ لِأَنَّ مِثْلَ هَذَا لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ... وَقَالَ أَبُو الفَتْحِ: فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِأَعْلَمُ بَعْدَ حَذْفِ حَرْفِ الجَرِّ وَهَذَا لَيْسَ بِجَيِّدٍ، لِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يُعْمَلُ النَّصْبُ فِي المَفْعُولِ بِهِ، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ: فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِفِعْلٍ مَحذُوفٍ أَي يَعْلَمُ مَنْ يَضِلُّ وَدَلَّ عَلَى حَذْفِهِ... وَجَوَزَ أَبُو البَقَاءِ أَنْ تَكُونَ مَوْصُوفَةً بِالفِعْلِ. وَقَالَ الكِسَائِيُّ وَالمُبَرِّدُ وَالرَّجَّاحُ وَمَكِّي فِي مَوْضِعِ رَفْعِ وَهِيَ اسْتِفْهَامِيَّةٌ مُبْتَدَأٌ وَالحَبْرُ يَضِلُّ وَالجُمْلَةُ فِي مَوْضِعِ نَصْبِ بِأَعْلَمُ أَي أَعْلَمُ أَي النَّاسُ يَضِلُّ كَقَوْلِهِ لِنَعْلَمَ أَي الحَرْبَيْنِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ لِأَنَّ التَّغْلِيْقَ فَرَعٌ عَنِ جَوَازِ العَمَلِ وَأَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يُعْمَلُ فِي المَفْعُولِ بِهِ فَلَا يُعَلَّقُ عَنْهُ، وَالكُوفِيُّونَ يُجِيزُونَ إِعْمَالَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ فِي المَفْعُولِ بِهِ وَالرَّدُّ عَلَيْهِمْ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ))⁽²³⁾. نلاحظ أنه قد رفض القول بالجر أو النصب في محل المفعول به مع القول به عند أغلب النحاة، ويسفر هذا أنه يؤيد القول: بأن (حيث) منصوبة على الظرفية، وإن لم يصرح بذلك.

(19) الكتاب، سيويوه: 232 / 1.

(20) ينظر: شرح الكافية الشافية: 2 / 1141، توضيح المقاصد والمسالك، 1 / 244. همع الهوامع: 3 / 95.

(21) ينظر: معاني القرآن، الزجاج: 2 / 376. و مفاتيح الغيب: 12 / 126.

(22) الكشاف: 2 / 63.

(23) البحر المحيط: 4 / 629-630.

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

م.د. أحمد حسن خطاب

ومن المفسرين ممن خالف هذا الرأي ألا وهو القرطبي(745هـ) فيقول: **إِنَّ ((حَيْثُ لَا يُمَكِّنُ إِفْرَارَهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ هُنَا. قَالَ الحَوْفِيُّ: لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يَكُونُ فِي مَكَانٍ أَعْلَمُ مِنْهُ فِي مَكَانٍ فَإِذَا لَمْ تَكُنْ ظَرْفًا كَانَتْ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ وَالْمَفْعُولُ عَلَى السَّعَةِ لَا يَعْمَلُ فِيهِ أَعْلَمُ لِأَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِي المَفْعُولَاتِ فَيَكُونُ العَامِلُ فِيهِ فِعْلٌ دَلَّ عَلَيْهِ أَعْلَمُ. وَقَالَ أَبُو البَقَاءِ: وَالتَّقْدِيرُ يَعْلَمُ مَوْضِعَ رِسَالَاتِهِ وَلَيْسَ ظَرْفًا لِأَنَّهُ يَصِيرُ التَّقْدِيرُ يَعْلَمُ فِي هَذَا المَكَانِ كَذَا وَلَيْسَ المَعْنَى عَلَيْهِ، وَكَذَا قَدَرَهُ ابْنُ عَطِيَّةَ. وَقَالَ التَّبْرِيذِيُّ: حَيْثُ هُنَا اسْمٌ لَا ظَرْفٌ انْتَصَبَ انْتِصَابَ المَفْعُولِ ... وَمَا قَالَهُ مِنْ أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى السَّعَةِ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ عَلَى غَيْرِ السَّعَةِ تَأْبَاهُ قَوَاعِدُ النُّحُو))⁽²⁴⁾. يلحظ من خلاله قوله هذا أنه رفض القول بالظرفية، وفي الوقت نفسه رفض القول بالنصب على أنه مفعول به على السعة أو على غير السعة. ثم نجده بعد ذلك يصرح برأيه في إعراب (حيث) بأنها منصوبة على الظرفية المجازية بالتضمين، فيقول: ((أَقْرَّ الَّذِي يَطْهَرُ لِي إِفْرَارُ حَيْثُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ المَجَازِيَّةِ عَلَى أَنَّ تَضَمَّنَ أَعْلَمُ مَعْنَى مَا يَتَعَدَّى إِلَى الظَّرْفِ فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ اللهُ أَنْفَذَ عِلْمًا حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ أَيُّ هُوَ نَافِذُ العِلْمِ فِي المَوْضِعِ الَّذِي يَجْعَلُ فِيهِ رِسَالَتَهُ، وَالظَّرْفِيَّةُ هُنَا مَجَازٌ كَمَا قُلْنَا وَرُويَ حَيْثُ بِالفَتْحِ. فَقِيلَ: حَرَكَةُ بِنَاءٍ. وَقِيلَ: حَرَكَةُ إِعْرَابٍ وَيَكُونُ ذَلِكَ عَلَى لُغَةِ بَنِي فُقَيْسٍ فَإِنَّهُمْ يُعْرَبُونَ حَيْثُ حَكَاهَا الكِسَائِيُّ. وَقَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَحَفْصٌ رِسَالَتَهُ بِالتَّوْحِيدِ وَبِاقِي السَّبْعَةِ عَلَى الجَمْعِ.))⁽²⁵⁾**

أما الطبرسي(548هـ) فقد ذهب إلى جواز انتصاب (حيث) على المفعولية، فيقول: ((الله أعلم حيث يجعل رسالاته لا يخلو حيث هنا من أن يكون ظرفا متضمنا لحره أو غير ظرف فإن كان ظرفا فلا يجوز أن يعمل فيه أعلم لأنه يصير المعنى أعلم في هذا الموضع أو في هذا الوقت و لا يوصف تعالى بأنه أعلم في مواضع أو في أوقات كما يقال زيد أعلم في مكان كذا أو أعلم في زمان كذا و إذا كان الأمر كذلك لم يجز أن يكون حيث هنا ظرفا و إذا لم يكن ظرفا كان اسما و كان انتصابه انتصاب المفعول به على الاتساع و يقوي ذلك دخول الجار عليها فكان الأصل الله أعلم بمواضع رسالاته ثم حذف الجار كما قال سبحانه أعلم بمن ضل عن سبيله و في موضع آخر أعلم من يضل عن سبيله فمن يضل معمول فعل مضمر دل عليه أعلم و لا يجوز أن يكون معمول أعلم لأن المعاني لا تعمل في مواضع الاستفهام و نحوه إنما تعمل فيها الأفعال التي تلغى فتعلق كما تلغى و مثل ذلك في أنه لا يكون إلا محمولا على فعل))⁽²⁶⁾.

(24) الجامع لأحكام القرآن: 4/ 637- 638

(25) المصدر نفسه: 4/ 638.

(26) مجمع البيان: 4/ 138.

وبما أنّ الآية المباركة افادت معنى العلم المطلق لله (عز وجل)، فهو ((أعلم منهم و من جميع الخلق بمن يصلح لرسالاته و يتعلق مصالح الخلق ببعثه و أنه يعلم من يقوم بأعباء الرسالة و من لا يقوم بها فيجعلها عند من يقوم بأدائها و يحتمل ما يلحقه من المشقة و الأذى على تبليغها))⁽²⁷⁾ فيكون الرأي الراجح -والله أعلم- إعراب (حيث) في محل نصب مفعول به، كون علمه ليس متعلق بمكان معين.

ثالثاً/ قال تعالى: {أَحَلَّ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ مَتَاعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ وَحَرَّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدَ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرْمًا وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ} (المائدة: 96)

يستمر تعدد التوجيه التفسيري للآيات القرآنية بناء على تعدد الوجه الإعرابي، إذ نلاحظ في هذه الآية المباركة حصل الاختلاف في عود الضمير في كلمة (طعامه) مما ينتج عنه اختلاف في دلالة النص. فذهب العلماء إلى رأيين، الأول: الضمير الهاء عائد على كلمة البحر فيكون المعنى (أحل لكم صيد البحر وطعام البحر)، وهذا ما ذهب إليه أغلب علماء التفسير، من عود الضمير على البحر ((صَيْدُ الْبَحْرِ مصيدات البحر مما يؤكل ومما لا يؤكل وَطَعَامُهُ وما يطعم من صيده والمعنى: أحل لكم الانتفاع بجميع ما يصاد في البحر))⁽²⁸⁾

أما الرأي الآخر: فالضمير الهاء يعود على الصيد فيكون المعنى: (أحل لكم صيد البحر وطعام الصيد)، وقد أورد هذا الرأي العكبري (616هـ) فقال: ((قَوْلُهُ تَعَالَى: (وَطَعَامُهُ): الْهَاءُ ... صَمِيرُ الصَّيْدِ، وَالتَّقْدِيرُ: وَاطْعَامُ الصَّيْدِ أَنْفُسَكُمْ. وَالْمَعْنَى أَنَّهُ أَبَاحَ لَهُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ، وَأَكَلَ صَيْدِهِ، بِخِلَافِ صَيْدِ الْبَرِّ))⁽²⁹⁾.

ولكل رأي دلالاته التي اعتمدها في تقدير عود الضمير ولعل الأرجح هو عود الضمير على الأقرب، والأقرب هو البحر.⁽³⁰⁾ فضلا عن ذلك فإنّ ((ما يؤخذ من طعام البحر و إن كان أعم مما يؤخذ منه صيدا كالعتيق من لحم الصيد أو ما قذفته البحر من ميتة حيوان و نحوه إلا أن الوارد من أخبار أئمة أهل البيت (عليهم السلام) تفسيره بالمملوح و نحوه من عتيق الصيد))⁽³¹⁾

(27) المصدر نفسه : 4 / 140.

(28) الكشاف: 1 / 680، وينظر: إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 3 / 81، و مجمع البيان : 3 / 379، والميزان: 6 / 77، و التحرير والتنوير : 7 / 52.

(29) التبيان في إعراب القرآن: 1 / 462. وينظر : أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2 / 144.

(30) ينظر: جامع الدروس العربية، الغلاييني: 125.

(31) الميزان في تفسير القرآن، العلامة الطباطبائي: 6 / 77.

المطلب الثالث: الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية وأثرها في تعدد آراء المفسرين

المبارك، باختلاف إعراب الكلمة يؤدي إلى اختلاف قراءتها، وهذا ينعكس بدوره على دلالتها، وستسفر الأمثلة الآتية عن أثر الإعراب في القراءات، مما يؤدي إلى تعدد آراء المفسرين للنص المبارك.
أولاً/ قال تعالى: { وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهُ } (البقرة: 214).

اختلف التوجيه التفسيري لهذه الآية المباركة بناء على القراءات القرآنية الواردة فيها، التي ارتبطت بالوقت نفسه بتعدد الوجه الإعرابي لـ (حتى يقول)، مما أثر على تعدد دلالات الآية المباركة. وقبل أن نورد آراء المفسرين لآبِد من بيان الرأي النحوي لـ (حتى) وللکلمة التي تأتي بعد حتى، كي يتضح للمتلقي أثر إعرابها على المعنى ومن ثم على الحكم التفسيري للنص المبارك. إذ ذهب النحاة إلى أن ((معناها أن يتصل ما بعدها بما قبلها كما تقول أكلت السمكة حتى رأسها فالرأس قد دخل في الأكل؛ لأن معناها عاملة، ومعناها عاطفة واحد وإن اختلف اللفظان))⁽³²⁾ أما الفعل الذي يقع بعدها فله حالتان إعرابيتان هما: الرفع إذا دلّ على معنى الحال⁽³³⁾، والنصب إذا دلّ على الاستقبال⁽³⁴⁾. وقد انعكس هذا التعدد الإعرابي على الحكم التفسيري والقراءات القرآنية، فمنهم من اختار النصب ومنهم من اختار الرفع، ومنهم من قال بالرفع والنصب. فذهب الطبري (310هـ) إلى اختيار النصب بعد إن أورد الوجهين الإعرابين، إذ يقول: ((والصحيح من القراءة - إذ كان ذلك كذلك - "وزلزلوا حتى يقول الرسول"، نصب "يقول"، إذ كانت "الزلزلة" فعلاً متطاولاً مثل "المطو بالإبل" وإنما "الزلزلة" في هذا الموضع: الخوف من العدو، لا "زلزلة الأرض"، فلذلك كانت متطاولاً وكان النصب في "يقول" وإن كان بمعنى "فعل" أفصح وأصح من الرفع فيه))⁽³⁵⁾. وقد اختار أهل الكوفة، والحسن وابن أبي إسحاق، وأبو عمرو قراءة النصب⁽³⁶⁾. ووافق أبو حيان (745هـ) القول بالنصب بناء على الدلالة المتوخاة من الفعل الذي يأتي بعد

(32) المقتضب، للمبرد: 2 / 43.

(33) ينظر: المفصل في صناعة الإعراب: 1 / 226.

(34) حاشية الصبان على شرح الأشموني: 3 / 427.

(35) جامع البيان في تأويل القرآن: 4 / 291.

(36) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: 1 / 107.

حتى)، فيقول: ((الفعل بعدها منصوب إما على الغاية، وإما على التعليل، أي: (وزلزلوا إلى أن يقول الرسول)، أو (وزلزلوا كي يقول الرسول)، والمعنى الأول أظهر، لأن المس والزلزال ليسا معلولين لقول الرسول والمؤمنين))⁽³⁷⁾

أما الراغب الأصفهاني (502هـ) فأورد الرأيين، وكأنه وإن لم يصرح اختار كلا الوجهين الإعرابين، إذ يقول: ((قريء: (حتى يقول) بالرفع والنصب، ولكل واحد وجهان فأحد وجهي النصب معناه: إلى أن، والثاني معناه: كي يقول، وأحد وجهي الرفع أن يكون الفعلين ماضيين نحو: " مشيت حتى أدخل البصرة "، أي مشيت فدخلت والثاني: أن يكون ما بعد حتى لم يمض نحو: " مرض حتى لا يرجونه "))⁽³⁸⁾ وذهب ابن عاشور إلى اختيار الوجهين من الاعراب فيرى أن قراءة الرفع والنصب كلاهما صحيحان وبين سبب ذلك، فقال: ((لَمَّا كَانَتْ الْآيَةُ مُخْبِرَةً عَنْ مَسِّ حَلٍّ بِمَنْ تَقَدَّمَ مِنَ الْأُمَّمِ وَمُنْدَرَةً بِحُلُولِ مِثْلِهِ بِالْمُخَاطَبِينَ وَقَدْ نُزِلَ الْآيَةَ، جَازَ فِي فِعْلِ يَقُولُ أَنْ يُعْتَبَرَ قَوْلُ رَسُولِ أُمَّةٍ سَابِقَةٍ أَيْ زُلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ رَسُولُ الْمَزْلُزِينَ فَأَلَّ لِلْعَهْدِ، أَوْ حَتَّى يَقُولَ كُلُّ رَسُولٍ لِأُمَّةٍ سَبَقَتْ فَتَكُونَ أَلَّ لِلِاسْتِعْرَاقِ، فَيَكُونُ الْفِعْلُ مَحْكِيًا بِهِ تِلْكَ الْحَالَةَ الْعَجِيبَةَ فَيُرْفَعُ بَعْدَ حَتَّى لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمُرَادَ بِهِ الْحَالَ يُكُونُ مَرْفُوعًا، وَيُرْفَعُ الْفِعْلُ قَرَأَ نَافِعٌ وَأَبُو جَعْفَرٍ، وَجَازَ فِيهِ أَنْ يُعْتَبَرَ قَوْلُ رَسُولِ الْمُخَاطَبِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَأَلَّ فِيهِ لِلْعَهْدِ وَالْمَعْنَى: وَزَلْزَلُوا وَتَزَلْزَلُوا مِثْلُهُمْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ فَيَكُونُ الْفِعْلُ مَنْصُوبًا لِأَنَّ الْقَوْلَ لَمَّا يَقَعُ وَفَتَنَدِ، وَبِذَلِكَ قَرَأَ بَقِيَّةُ الْعَشْرَةِ، فَقِرَاءَةُ الرَّفْعِ أَنْسَبُ بِظَاهِرِ السِّيَاقِ وَقِرَاءَةُ النَّصْبِ أَنْسَبُ بِالْغَرَضِ الْمَشُوقِ لَهُ الْكَلَامُ، وَبِكُلْتَا الْقِرَاءَتَيْنِ يَحْضُلُ كِلَا الْغَرَضَيْنِ))⁽³⁹⁾.

أما في مذهب الإمامية فقد ذهب الشيخ الطوسي (460هـ) إلى أن معنى الغاية في الآية أظهر، وذلك لأن النص جاء عند قول الرسول، فكان الاختيار في القراءة النصب⁽⁴⁰⁾. أما الطبرسي (548هـ) فذكر أن قراءة الرفع قرأ بها نافع وحده، والباقون بالنصب⁽⁴¹⁾. واختار الطبرسي (548هـ) الرفع بعد إن بين حجة القول به، فقال: ((أما من قرأ بالرفع فالفعل الواقع بعد حتى لا يكون إلا فعل حال و يجيء أيضا على ضربين (أحدهما) أن يكون الفعل الأول الذي هو السبب قد مضى و الفعل الثاني المسبب لم يمض كما تقول مرض حتى لا يرجونه و تتجه الآية على هذا الوجه لأن المعنى زلزلوا فيما مضى حتى أن الرسول يقول الآن « متى نصر الله » و حكيت الحال التي كانوا عليها كما حكيت الحال في قوله هذا من شيعته

(37) البحر المحيط: 2 / 149.

(38) تفسير الراغب الأصفهاني: 1 / 443.

(39) التحرير والتنوير: 2 / 316 .

(40) ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 2 / 198.

(41) ينظر: مجمع البيان: 2 / 57.

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

م.د. أحمد حسن خطاب

و هذا من عدوه⁽⁴²⁾ أما الطباطبائي(1402هـ) وإن قال بصحة القراءتين إلا إنّه مال إلى الرفع معللاً رأيه، فيرى أنّ ((قوله تعالى: حتى يقول الرسول و الذين آمنوا معه، قرء بنصب يقول، و الجملة على هذا في محل الغاية لما سبقها، و قرء برفع يقول و الجملة على هذا لحكاية الحال الماضية، و المعنيان و إن كانا جميعاً صحيحين لكن الثاني أنسب للسياق، فإن كون الجملة غاية يعلل بها قوله: و زلزلوا لا يناسب السياق كل المناسبة))⁽⁴³⁾. وهو الرأي الراجح والله أعلم.

ثانياً/ قال تعالى: {الْحَجَّ أَشْهَرُ مَعْلُومَاتٍ ۚ فَمَنْ فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ۗ وَمَا تَفَعَّلُوا مِنْ خَيْرٍ يَغْلَمُهُ اللَّهُ ۗ وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَى ۗ وَاتَّقُوا يَا أُولِي الْأَلْبَابِ} (البقرة: 197)

اختلف القراء في قراءة (فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ)، مما اسفر عن هذا الاختلاف ثلاث قراءات: الأولى: نصب جميع المنفيات، الثانية: رفع (لا رفث ولا فسوق) ونصب (لا جدال)، الثالثة: رفع جميع المنفيات⁽⁴⁴⁾، وقد أورد ابن عطية(542هـ) القراء الذين اختاروا هذه القراءات، فقال: ((قرأ نافع «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ» بنصب الجميع، وهي قراءة ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو «فلا رفث ولا فسوق ولا جدال» بالرفع في الاثنتين ونصب الجدال، وقرأ أبو جعفر بن القعقاع بالرفع في الثلاثة))⁽⁴⁵⁾، وقد بين الزمخشري سبب اختيار القراءة الثانية إذ يقول: ((وقرأ ... الأولين بالرفع والآخر بالنصب لأنهما حملا الأولين على معنى النهى، كأنه قيل: فلا يكونن رفث ولا فسوق، والثالث على معنى الإخبار بانتفاء الجدال كأنه قيل: ولا شك))⁽⁴⁶⁾

ولكل قراءة فيها حجة استند عليها صاحبها، بناء على الإعراب، كونه سيغير المعنى بحسب الوجه الإعرابي الذي اختاره القارئ، ف ((حجة من فتح الجميع أن يقول أنه أشد مطابقة للمعنى المقصود ألا ترى أنه إذا فتح فقد نفى جميع الرفث و الفسوق كما أنه إذا قال لا ريب فقد نفى جميع هذا الجنس فإذا رفع و نون فكان النفي لواحد منه ألا ترى أن سيبويه يرى أنه إذا قال لا غلام عندك و لا جارية فهو جواب من سأل فقال أ غلام عندك أم جارية فالفتح أولى لأن النفي قد عم و المعنى عليه و حجة من رفع أنه يعلم من الفحوى أنه ليس المنفي رفثاً واحداً و لكنه جميع ضروبه و أن النفي قد يقع فيه الواحد

(42) مجمع البيان: 57 / 2 - 58.

(43) الميزان: 2 / 90 .

(44) ينظر: النشر في القراءات العشر، الجزري: 241 / 2.

(45) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: 1 / 272.

(46) الكشاف: 1 / 243.

موقع الجميع و إن لم يبين فيه الاسم مع لا نحو ما رجل في الدار))⁽⁴⁷⁾ . وبهذا نلاحظ أنّ اختلاف الأوجه الإعرابية أدّى إلى اختلاف توجيه المفسرين لدلالة النص المبارك، ومع ذلك، مهما تعددت دلالات هذه الآية، يبقى الهدف العام لها هو النفي والنهي عن ارتكاب هذه الأمور كونها آثام، فلا يكون ذلك صادر منكم ولا تفعلوه.

ثالثاً/ قال تعالى: { وَ إِنْ كَانَ مِنْ ثِقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا وَ كَفَىٰ بِنَا حَسِيبِينَ } (الأنبياء: 47)

فُرئَتْ (مَثَقَال) فِي الْآيَةِ الْمُبَارَكَةِ بِقَرَاءَتَيْنِ، الْأُولَى: بِالرَّفْعِ عِنْدَ جَعْلِ (كَانَ) بِمَعْنَى حَدَثٍ وَوَقْعٍ وَلَا خَبْرٍ لَهَا، وَالْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ بِالنَّصْبِ عِنْدَ جَعْلِ (كَانَ) نَاقِصَةً، وَاسْمُهَا مَضْمَرٌ، وَالتَّقْدِيرُ: إِنْ كَانَ الشَّيْءُ مَثَقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا.⁽⁴⁸⁾ فَالْاِخْتِلَافُ بِالْقِرَاءَةِ الْقُرْآنِيَةِ كَانَ مَبْنِيًّا عَلَى الْاِخْتِلَافِ الْإِعْرَابِيِّ لِلْكَلِمَةِ، مِمَّا أَحْدَثَ تَعَدُّدَ التَّوْجِيهِ التَّفْسِيرِيِّ لَدَى الْمَفْسَرِينَ لِلنَّصِّ الْمُبَارَكِ، فَذَهَبَ الزَّجَاجُ (311هـ) إِلَى بَيَانِ مَعْنَى الْآيَةِ فِي النَّصْبِ وَالرَّفْعِ فَقَالَ: ((النَّصْبُ (مِثْقَالٌ) عَلَى مَعْنَى وَإِنْ كَانَ الْعَمَلُ مِثْقَالِ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ، وَيَقْرَأُ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالِ حَبَّةٍ بِالرَّفْعِ عَلَى مَعْنَى وَإِنْ حَصَلَ لِلْعَبْدِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا))⁽⁴⁹⁾. وَاخْتَارَ الطَّبْرَسِيُّ (548هـ) قِرَاءَةَ النَّصْبِ، فَيُرَى أَنَّ ((وَجْهَ النَّصْبِ وَ إِنْ كَانَ الظَّلَامَةُ مِثْقَالِ حَبَّةٍ وَ هَذَا أَحْسَنُ لِتَقْدِيمِ قَوْلِهِ « فَلَا تَظْلِمُ نَفْسٌ شَيْئًا » فَإِذَا ذَكَرَ تَظْلِمَ فَكَأَنَّهُ ذَكَرَ الظَّلَامَةَ كَقَوْلِهِمْ مِنْ كَذِبٍ كَانَ شَرًّا لَهُ وَ وَجْهَ الرَّفْعِ أَنَّهُ أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى مِثْقَالٍ كَمَا أَسْنَدَ فِي قَوْلِهِ « وَ إِنْ كَانَ ذُو عِسْرَةٍ » أَيِ ذَا عِسْرَةٍ وَ كَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: إِذَا كَانَ يَوْمٌ ذُو كَوَاكِبٍ أَشْهَبًا))⁽⁵⁰⁾.

وَالرَّأْيُ الرَّاجِحُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ مِنْ خِلَالِ مَا تَقَدَّمَ تَصِحُّ الْقِرَاءَتَيْنِ بِالنَّصْبِ وَالرَّفْعِ؛ كَوْنِ ((مَعْنَى الْقِرَاءَتَيْنِ مُتَّحِدُ الْمَالِ، وَهُوَ: أَنَّهُ إِنْ كَانَ لِنَفْسٍ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ خَيْرٍ أَوْ مِنْ شَرٍّ يُؤْتَى بِهَا فِي مِيزَانِ أَعْمَالِهَا وَيُجَازَ عَلَيْهَا))⁽⁵¹⁾.

(47) مجمع البيان : 2 / 35.

(48) ينظر: اعراب القراءات السبع وعللها، ابن خالويه: 2 / 16.

(49) معاني القرآن واعرابه: 3 / 394. وينظر: المحرر الوجيز: 4 / 85.

(50) مجمع البيان: 7 / 79.

(51) التحرير والتنوير: 17 / 86 .

المطلب الرابع: الأوجه الإعرابية في الوقف والابتداء وأثرها في تعدد آراء المفسرين

يعد الوقف والابتداء من الموضوعات التي خاض بها العلماء المهتمين بدراسة النص القرآني، ووجدوا أن بمعرفتهما يتعين الطريق الصحيح لبيان أحكام القرآن ومعانيه فضلا عن أثرهما الدلالي، فلا يمكن أن يقول بهما ((إلا نحوي عالم بالقراءات، عالم بالتفسير والقصص، عالم باللغة التي نزل بها القرآن))⁽⁵²⁾. فهو ليس أن نقف على آية ونبدأ بآية جديدة فحسب، إنما لهذا الوقف والابتداء آثار نحوية أدت إلى تعدد الوجوه الإعرابية، ومن ثم تعدد آراء المفسرين في صحة الوقف والابتداء من عدمهما بحسب السياق الذي يردان فيه. وسنبين ذلك على وجه التمثيل لا الحصر في الآيات القرآنية الآتية:

أولاً: قال تعالى: { خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ } (البقرة: 7)

ففي هذا النص ارتبطت آراء المفسرين بأمرين الأول: هو الوقف والابتداء، والثاني: الإعراب، وكلا الأمرين مرتبطان مع بعضهما لا ينفكان، إنما تعاضدا حتى يصل المفسر من خلالهما إلى الوجه التفسيري الذي يراه مناسباً للنص الكريم.

اختلف العلماء في موضع الوقف في هذا النص، هل يتم الوقف على (على سمعهم) فيكون السمع داخل في حكم التغطية وحكم الختم، أم يكون الوقف على (على قلوبهم)، فاحتكموا في هذا الاختلاف إلى معنى النص من خلال الإعراب، فجاءت آراؤهم على النحو الآتي:

ذهب ابن عطية(542هـ) إلى أن كلمة «غشاوة» كانت منصوبة على تقدير (وجعل على أبصارهم غشاوة)، فيكون (الختم) على هذا التقدير في القلوب والأسماع، والغشاوة على الأبصار، والوقف يكون على قوله (وَعَلَى سَمْعِهِمْ). وذهب بعض المفسرين: الغشاوة على الأسماع والأبصار، والوقف في قوله عَلَى قُلُوبِهِمْ⁽⁵³⁾. وأيده الزمخشري(538هـ) معللاً ذلك بقوله: ((دخولها في حكم الختم لقوله تعالى: (وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ، وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِ غِشَاوَةً))⁽⁵⁴⁾. وهذا نفسه ما ذهب إليه ابن كثير(774هـ) فيرى ((أَنَّ الْوَقْفَ النَّامَّ عَلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: {خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ} ، وَقَوْلُهُ {وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ

(52) القطع والاستئناف، للنحاس: 34.

(53) المحرر الوجيز: 1/ 88-89.

(54) الكشاف: 1/ 52-53.

غِشَاوَةٌ { جُمْلَةٌ تَامَةٌ، فَإِنَّ الطَّبْعَ يَكُونُ عَلَى الْقَلْبِ وَعَلَى السَّمْعِ، وَالْغِشَاوَةُ - وَهِيَ الْغِطَاءُ - تَكُونُ عَلَى الْبَصَرِ } (55)

وفي مذهب الامامية يرى الطوسي (460هـ) أنه لا يصح تقدير غشاوة بالنصب، فيقول: ((إذا قلت: ان الله ختم على قلوبهم، وعلى سمعهم وعلى أبصارهم فكيف يكونون قادرين على الايمان؟ قيل: يكونون عليه لأن الختم والغشاوة ليسا بشيء يفعلهما الله تعالى في القلب والعين يصد بهما عن الايمان، ولكن الختم شهادة على ما فسرناه من الله عليهم بانهم لا يؤمنون، وعلى قلوبهم بانها لا تعي الذكر، ولا تعي الحق، وعلى اسماعهم بانها لا تصغي إلى الحق. وهذا إخبار عن يعلم منه أنه لا يؤمن. والغشاوة هي "إلْفهم الكفر بحبهم له" ولم يقل تعالى: إنه جعل على قلوبهم بل أخبر انه كذلك. ومن قرأ بالنصب يحتمل أن يكون أراد معنى قوله: ان السورة زادتهم رجساً إلى رجسهم والسورة لم تزدهم ولكنهم ازدادوا عندها)) (56) واختار الرفع ليكون الوقف عند ((عند قوله: (وعلى سمعهم) واستأنف: (وعلى أبصارهم غشاوة) وتقديره: وغشاوة على أبصارهم)) (57)

أما الطبرسي (548هـ) فقد أورد حجة من اختار الرفع معتمدا على الآراء النحوية فيقول: ((حجة من رفع غشاوة أنه لم يحملها على (ختم) ... فإذا لم يحملها عليه قطعها عنه فكانت مرفوعة إما بالظرف وإما بالابتداء وكذلك قوله ولهم عذاب عظيم فإن عند سيبويه ترتفع غشاوة وعذاب بأنه مبتدأ فكأنه قال غشاوة على أبصارهم وعذاب لهم وعند الأخفش يرتفع بالظرف لأن الظرف يضم فيه فعل ... ومن نصب غشاوة فإمّا أن يحملها على ختم كأنه قال وختم على أبصارهم بغشاوة فلما حذف حرف الجر وصل الفعل إليها فنصبها وهذا لا يتحيز لأنه فصل بين حرف العطف والمعطوف به وذلك إنما يجوز في الشعر وإمّا أن يحملها على فعل مضمّر كأنه قال وجعل على أبصارهم غشاوة ... في حال الاختيار فقد صح أن الرفع أولى وتكون الواو عاطفة جملة على جملة)) (58)

وفي ضوء ما تقدم يكون الوقف عند (على سمعهم) لأن الختم ناسبه، لكنه لا يناسب البصر، ((ولما كان ادراك البصر لا يكون عادة إلا بالمحاذات والمقابلة جعل المانع ما يمنع منها وهي الغشاوة)) (59) فتقدير الرفع أو النصب هو من قرر أين يكون الوقف والابتداء، وهو من وجّه الحكم التفسيري للمعنى المراد، بناء على اعراب الآية المباركة.

(55) تفسير القرآن العظيم: 1/ 175. وينظر: التحرير والتنوير: 1/ 255.

(56) التبيان: 1/ 66.

(57) المصدر نفسه: 1/ 63.

(58) مجمع البيان في تفسير القرآن: 1/ 92.

(59) روح المعاني، للآلوسي: 1/ 138.

ثانيا/ قال تعالى: { وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُرْخَزِجِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ } (البقرة: 96)

اختلاف الاعراب في هذا النص المبارك أدى إلى اختلاف موضع الوقف والابتداء، وقد ترتب على ذلك اختلاف التوجيه التفسيري لدى المفسرين في تأويل المعنى.

اذ اختلف العلماء في اعراب (الواو) في قوله تعالى (على حياة و من الذين أشركوا)، هل هي (واو) عاطفة أم (واو) استئنافية؟ فإن كانت (الواو) عاطفة فيصح الوقف عند (من الذين أشركوا)، وإن كانت (الواو) استئنافية فيصح الوقف عند(على حياة). وعليه ترتب أقوال المفسرين، بحسب ما أورده الراغب الأصفهاني(502هـ) إذ يقول: ((وقوله: {مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} فمن المفسرين من يقول: تقدير الآية: " ولتجدنهم وطائفة وكثيرا من المشركين أحرص الناس علي حياة، واستبعد ذلك بعض النحويين لحذف الموصول ترك الصلة، وقيل: تقديره " وهم {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا}، فكأن قوله: {وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا} خبر ابتداء مضمّر، أي هم في محبتهم للحياة من المشركين، وأكثر المفسرين على أنه عطف على معنى قوله {أَحْرَصَ النَّاسِ}))⁽⁶⁰⁾

وهذا ما أورده البغوي (510هـ)⁽⁶¹⁾، وابن عطية(542هـ)⁽⁶²⁾، وإن لم يصرحوا برأيهم في اختيار أحد المذهبين، بخلاف الرازي(606هـ) الذي ذكر اوجه التفسير وصرّح برأيه باختيار العطف والوقف على (ومن الذين أشركوا)، مبينا سبب ذلك الاختيار، إذ يقول: ((لأنَّهُ إِذَا كَانَتْ الْقِصَّةُ فِي شَأْنِ الْيَهُودِ خَاصَّةً فَالْأَلِيقُ بِالظَّاهِرِ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ: وَلَتَجِدَنَّ الْيَهُودَ أَحْرَصَ عَلَى الْحَيَاةِ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لِيَكُونَ ذَلِكَ أَبْلَغَ فِي إِبْطَالِ دَعْوَاهُمْ وَفِي إِظْهَارِ كَذِبِهِمْ فِي قَوْلِهِمْ. إِنَّ الدار الآخرة لنا لغيرنا والله أعلم))⁽⁶³⁾. وهذا عينه ما ذهب إليه أبو السعود(982هـ) إذ اختار العطف والوقف عند (وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا)، فقال: ((عطف على ما قبله بحسب المعنى كأنه قيل أحرص من الناس ومن الذين أشركوا وإفرادهم بالذكر مع دخولهم في الناس للإيذان بامتيازهم من بينهم بشدة الحرص للمبالغة في توبيخ اليهود فإن حرصهم وهم معترفون بالجزاء لما كان أشد من حرص المشركين المنكرين له دل ذلك على جزمهم بمصيرهم إلى النار ويجوز أن يُحمل على حذف المعطوف ثقةً بإنباء المعطوف عليه عنه أي

(60) تفسير الراغب الأصفهاني: 268 / 1

(61) معالم التنزيل في تفسير القرآن: 123 / 1.

(62) المحرر الوجيز: 182 / 1.

(63) مفاتيح الغيب: 609 / 3.

وأحرص من الذين أشركوا))⁽⁶⁴⁾. وعل ابن عاشور القول بالعطف مستندا إلى القواعد النحوية إذ يقول: ((وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا عَطَفَ عَلَى (النَّاسِ) لِأَنَّ الْمُصَافَ إِلَيْهِ أَفْعَلُ النَّقْضِ يُقَدَّرُ مَعَهُ مِنَ النَّقْضِ لِأَنَّ مَحَالَّةً فَإِذَا عَطَفَ عَلَيْهِ جَازَ إِظْهَارُهَا وَيَتَعَيَّنُ الْإِظْهَارُ إِذَا كَانَ الْمُفْضَلُ مِنْ غَيْرِ نَوْعِ الْمُفْضَلِ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ حِينَئِذٍ تَمْتَنِعُ كَمَا هُنَا فَإِنَّ الْيَهُودَ مِنَ النَّاسِ وَلَيْسُوا مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا. وَعِنْدَ سَبْيُونِيهِ أَنَّ إِضَافَتَهُ عَلَى تَقْدِيرِ اللَّامِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا- عَلَى قَوْلِهِ- عَطَفًا بِالْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى أَوْ بِتَقْدِيرِ مَعْطُوفٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ أَحْرَصُ هُوَ مُتَعَلِّقٌ مِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا))⁽⁶⁵⁾.

أما الشوكاني(1250هـ) فذهب إلى أن الواو استثنائية والوقف يكون عند (على حياة)، مبينا سبب هذا الاختيار، فقال: ((قَوْلُهُ: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا قِيلَ: هُوَ كَلَامٌ مُسْتَأْنَفٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا نَاسٌ يَبُودُ أَحَدُهُمْ.... وَإِنْ كَانَ فِيهِ خُرُوجٌ مِنَ الْكَلَامِ فِي الْيَهُودِ إِلَى غَيْرِهِمْ مِنْ مُشْرِكِي الْعَرَبِ لَكِنَّهُ أَرْجَحُ لِعَدَمِ اسْتِزَامِهِ لِلتَّكْلِيفِ، وَلَا صَيْرٌ فِي اسْتِطْرَادِ ذِكْرِ حِرْصِ الْمُشْرِكِينَ بَعْدَ ذِكْرِ حِرْصِ الْيَهُودِ))⁽⁶⁶⁾

وفي مذهب الامامية يختار الطبرسي(548هـ) القول بالاستئناف والوقف عند (على حياة) بحسب ما ذهب إليه أبو علي الجبائي، فيقول: ((قال أبو علي الجبائي إن الكلام تم عند قوله «على حياة» وقوله «و من الذين أشركوا» تقديره و من [اليهود] الذين أشركوا من يود أحدهم لو يعمر ألف سنة فحذف من، و قال علي بن عيسى هذا غير صحيح لأن حذف من لا يجوز في مثل هذا الموضع و قال أبو مسلم الأصفهاني أن في هذا الكلام تقديمًا وتأخيرًا و تقديره و لتجدنهم و طائفة من الذين أشركوا أحرص الناس على حياة و أقول إذا جاز هاهنا أن يحذف الموصوف الذي هو طائفة و تقام الصفة مقامه و هو قوله «من الذين أشركوا» فليجز على ما ذهب إليه الجبائي أن يكون تقديره و من الذين أشركوا طائفة يود أحدهم فيحذف الموصوف و يقام صفته الذي هو «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة» مقامه فيصح على هذا تقدير الحذف و يستوي القولان من حيث الصورة و الصفة و يختلفان من حيث المعنى و يكون من هنا هي الموصوفة لا الموصولة كما قدره الجبائي و قوله «يود أحدهم لو يعمر ألف سنة» ((67) أما صاحب الميزان فاختر العطف والوقف عند (ومن الذين أشركوا) فيقول: ((قوله تعالى: و من الذين أشركوا الظاهر أنه عطف على الناس و المعنى و لتجدنهم أحرص من الذين أشركوا))⁽⁶⁸⁾.

(64) إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: 1/ 132.

(65) التحرير والتنوير: 1/ 617.

(66) فتح القدير: 1/ 135.

(67) مجمع البيان: 1/ 286.

(68) الميزان: 1/ 130.

ثالثاً/ قال تعالى: { فَلَمَّا أَنْجَاهُمْ إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ مَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ثُمَّ إِلَيْنَا مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ } (يونس: 23)

اختلف الوقف في هذا النص المبارك باختلاف الإعراب، فهل يكون الوقف عند (على أنفسكم)، أم يكون عند (متاع الحياة الدنيا)؟. هذا الخلاف في موضع الوقف قائم على تعدد القراءات، وهو مبني على تنوع التركيب النحوي فيه، فيرى الطبري () أن (البغي) مرفوع بالعائد (على أنفسكم)، وهنا ينتهي التركيب الأول، أما (متاع الحياة الدنيا) فهو مرفوع على معنى: ذلك متاع الحياة الدنيا. أو قد يحتل معنى آخر، وهو: إنما بغيكم في الحياة الدنيا على أنفسكم، لأنكم بكفركم تكسبونها غضب الله، متاع الحياة الدنيا، كأنه قال: (إنما بغيكم متاع الحياة الدنيا)، فيكون البغي مرفوعاً بـ المتاع، و على أنفسكم من صلة "البغي". وقرأت القراء برفع المتاع، ما عدا (عبد الله بن أبي إسحاق) ، فإنه نصب (المتاع) ، بمعنى: إنما بغيكم على أنفسكم متاعاً في الحياة الدنيا، فجعل "البغي" مرفوعاً بقوله: (على أنفسكم) ، و"المتاع" منصوباً على الحال⁽⁶⁹⁾ وذهب الزجاج(311هـ) إلى تعدد إعراب متاع، فهي إما تكون مرفوعة أو منصوبة، كما موضح في المخطط الآتي⁽⁷⁰⁾:

رفع (متاع)

متاع/ خبر لـ (بغيكم) متاع/ خبر لمبتدأ مقدر (هو) وفي الرفع يكون معنى الكلام: أن ما تتألمونه بهذا الفساد والبغي إنما تتمتعون به في الدنيا. أما النصب فيكون على النحو الآتي:

متاع الحياة الدنيا(منصوب) ← على أنه (مصدر)

وفي النصب يكون معنى الكلام: تتمتعون متاع الحياة الدنيا؛ لأن قوله (إنما بغيكم على أنفسكم) يدل على أنهم يتمتعون.

ويرى النحاس (338هـ) أن اختيار الرفع لكلمة متاع سواء كانت خبر لبغيكم أم خبر لمبتدأ مضمرة يكون الفرق في المعنى فرقا لطيفا، إذ يقول: ((وبين المعنيين فرق لطيف إذا رفعت متاعا على أنه خبر بغيكم فالمعنى إنما بغي بعضكم على بعض مثل فسلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ [النور: 61] وكذا لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ [التوبة 128] وإذا كان الخبر على أنفسكم فالمعنى إنما فسادكم راجع عليكم مثل وَإِنْ

⁽⁶⁹⁾ ينظر: جامع البيان: 53/ 15 - 54.

⁽⁷⁰⁾ ينظر: معاني القرآن وإعرابه: 3/ 14. وينظر: المحرر الوجيز: 3/ 113.

أَسَأْتُمْ فَلَهَا [الإسراء: 7]]⁽⁷¹⁾ أما الزمخشري (538هـ) فبين الاختلاف بين قراءة الرفع وقراءة النصب ، فيقول: ((فإن قلت: ما الفرق بين القراءتين؟ قلت: إذا رفعت كان المتاع خيراً للمبتدأ الذي هو بَعْيُكُمْ، وعلى أَنْفُسِكُمْ صلته، كقوله فَبَغَى عَلَيْهِمْ ومعناه: إنما بغيكم على أمثالكم والذين جنسهم جنسكم، يعني: بغي بعضكم على بعض منفعة الحياة الدنيا لا بقاء لها. وإذا نصبت على أَنْفُسِكُمْ خبر غير صلة، معناه. إنما بغيكم وبال على أنفسكم، وَمَتَاعَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا في موضع المصدر المؤكد، كأنه قيل: تتمتعون متاع الحياة الدنيا. ويجوز أن يكون الرفع على: هو متاع الحياة الدنيا بعد تمام الكلام))⁽⁷²⁾

وفيما تقدم من تعدد قرائي للاختلاف الإعرابي، أدّى إلى اختلاف موضع الوقف، فمن قرأ برفع (متاع) على أنه خبر لبغيكم، أو بنصب (متاع) على أنه مصدر منصوب، أوجب الوقف عند (متاع الحياة الدنيا)، أما من قرأ برفع (متاع) على أنه خبر لمبتدأ مضمّر فأوجب الوقف عند (بغيكم على أنفسكم).

الخاتمة

- 1) أفصح البحث عن علاقة بين علوم القرآن جميعها واللغة، ولا سيما الإعراب، إذ لحظنا أنّ التفسير لا ينفصل عن الإعراب، كذلك القراءات القرآنية، والوقف والابتداء، لا ينفصلان عن الإعراب، ولا يستغني عنهما المفسر في تفسيره، وكأن هناك علاقة ترابطية بينهم جميعاً للوصول إلى المعاني المرادة في تحليل النص القرآني.
- 2) إنّ تعدد الأوجه الإعرابية هي إحدى السبل التي تؤدي إلى تعدد دلالات النص، مما يوسع دائرة التحليل والتفسير والتأويل لآيات القرآن الكريم، ويفتح للقارئ آفاقاً متعددة لبيان أعجازه وبلاغته.
- 3) اختلاف التوجيه التفسيري وتعدد آراء المفسرين ما هو إلا انعكاس لاختلاف النحاة في المسائل الإعرابية، إذ أثر اختلاف النحاة في تفسير الآيات القرآنية، وترجيح رأي دون رأي آخر، والقطع بمعنى دون معنى آخر.
- 4) طال تعدد الأوجه الإعرابية في آيات القرآن الكريم موضوع الوقف والابتداء، إذ لحظنا اختلاف المفسرين وتعدد توجيههم التفسيري لنص ما، على موضع الوقف وموضع الابتداء، بناء على موقعه الإعرابي في السياق، مما أدى إلى تعدد دلالاته ومعانيه بحسب الوجه الإعرابي المختار من المفسر.

(71) اعراب القرآن : 2 / 144.

(72) الكشاف: 2 / 339

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

م.د. أحمد حسن حطّاب

5) أسفر البحث عن تداخل بين القراءات القرآنية وموضوع الوقف والابتداء للوصول إلى معنى الآية المباركة، بناء على الأوجه الإعرابية لهذه الآية، كما اتضح ذلك في سورة يونس آية 23.

المصادر والمراجع

- ❖ القرآن الكريم.
- ❖ الاتقان في علوم القرآن: عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1394هـ - 1974م.
- ❖ اختلاف الإعراب وأثره في تعدد معاني التفسير: سعاد الشارف، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج3، ع3، 2022م.
- ❖ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم: أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت
- ❖ إعراب القراءات السبع وعللها: أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمداني، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، ط1، مكتبة الخانجي - القاهرة، 1413هـ - 1992م.
- ❖ إعراب القرآن: أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط1، الناشر: منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1421 هـ.
- ❖ أنوار التنزيل وأسرار التأويل: ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي، المحقق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، ط1، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، 1418 هـ.
- ❖ الايضاح في علل النحو: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، ط5، دار النفائس - بيروت، 1406هـ - 1986م.

- ❖ البحر المحيط: البحر المحيط في التفسير المؤلف: أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ) المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر - بيروت، الطبعة: 1420 هـ
- ❖ التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، المحقق: علي محمد البجاوي الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه
- ❖ التبيان في تفسير القرآن: شيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، دار احياء التراث العربي، بيروت- لبنان، د.ت .
- ❖ التحرير والتوير: محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، الناشر: الدار التونسية للنشر - تونس، سنة النشر: 1984 هـ
- ❖ تفسير الراغب الأصفهاني: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني، تحقيق ودراسة: محمد عبد العزيز بسيوني، ط1، كلية الآداب - جامعة طنطا، 1420 هـ - 1999 م
- ❖ تفسير القرآن العظيم: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري، المحقق: سامي بن محمد، ط2، دار طيبة للنشر والتوزيع ، 1420هـ - 1999 م
- ❖ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط1، دار الفكر العربي، 1428هـ - 2008م.
- ❖ جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الأملي، أبو جعفر الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط1، 1420هـ - 2000م.
- ❖ جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلابيني، ط28، صيدا- بيروت، 1414هـ - 1993م.

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

م.د. أحمد حسن حطّاب

-
- ❖ الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية - القاهرة ، 1384هـ - 1964 م
 - ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، 1417هـ - 1997م.
 - ❖ الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط4، الهيئة المصرية العامة، د.ت.
 - ❖ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألويسي، المحقق: علي عبد الباري عطية، ط1، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، 1415 هـ
 - ❖ شرح الكافية الشافية: جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط1، مركز البحث وإحياء التراث - مكة المكرمة، 1402هـ - 1982م
 - ❖ صاحب في فقه اللغة: أبو الحسن أحمد بن فارس، تحقيق: عمر فاروق الطباع، ط1، مكتبة المعارف - بيروت، 1993م.
 - ❖ فتح القدير: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني، ط1، الناشر: دار ابن كثير، دار الكلم الطيب - دمشق، بيروت، 1414 هـ
 - ❖ الفريد في إعراب القرآن المجيد: للهذاني، تحقيق: فهمي النمر، فؤاد مخيمر، دار النشر، د.ت.
 - ❖ القطع والاستئناف: أبو جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: عبد الرحمن بن إبراهيم المطرودي، ط1، دار الكتب - المملكة العربية السعودية، 1413هـ - 1992م.
 - ❖ الكتاب: عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط3، القاهرة، 1408هـ - 1988م.

- ❖ الكشف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله، ط3، دار الكتاب العربي- بيروت، 1407هـ.
- ❖ مجمع البيان في تفسير القرآن: أمين الإسلام أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط1، دار المرتضى، بيروت - لبنان، 1427هـ - 2006م.
- ❖ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، المحقق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط1، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، 1422 هـ.
- ❖ معاني القرآن واعرابه: إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط1، 1408هـ - 1988م.
- ❖ معالم التنزيل في تفسير القرآن: أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، المحقق: عبد الرزاق المهدي الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت الطبعة: الأولى، 1420 هـ.
- ❖ مفاتيح الغيب = التفسير الكبير المؤلف: أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ) الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت، الطبعة: الثالثة - 1420 هـ.
- ❖ المفصل في صناعة الإعراب: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، تحقيق: علي بو ملحم، ط1، مكتبة الهلال- بيروت، 1993م.
- ❖ المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، ابو العباس المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، ط1، الناشر: الأوقاف المصرية، 1415هـ - 1915م.
- ❖ الميزان في تفسير القرآن: للعلامة السيد محمد حسين الطباطبائي، ط1، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان، 1417هـ - 1997م.

الأوجه الإعرابية المحتملة وأثرها في التوجيه التفسيري

م.د. أحمد حسن حطّاب

-
- ❖ النشر في القراءات العشر: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى
 - ❖ نظرية المعنى في الدراسات النحوية: كريم حسين ناصح الخالدي، ط1، دار صفاء للنشر- عمان، 1427هـ - 2006م.
 - ❖ نظم الدرر في تناسب الآيات والسور: إبراهيم بن عمر بن حسن الرباط بن علي بن أبي بكر البقاعي (المتوفى: 885هـ) الناشر: دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
 - ❖ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، ط1، عالم الكتب- بيروت، 1401هـ - 1981م.